مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
المجلد 5، العدد 2 - ديسمبر 2018

OEBUniv.Publish

دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين

The role of using the ratios of financial analysis in evaluating the financial performance of the banking sector and the financial services listed on the Palestine Stock Exchange

د. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان*

الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا– غزة

abdrashwan@yahoo.com

تاريخ التسليم:2018/10/08، تاريخ المراجعة: 2018/10/30، تاريخ القبول:2018/11/03

الملخص

يهدف البحث أساساً للتأصيل العلمي من خلال التعرف على دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، وللإجابة على التساؤلات واختبار فرضيات الدراسة أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي.

كما أثبتت نتائج الدراسة أن التغيير الحاصل في المتغير التابع الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين وبنسبة 40.1% بسبب المتغيرات المستقلة (نسبة التداول، رأس المال العامل) وباقي المتغيرات سببها عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، كما أوصت الدراسة بتشجيع قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين على زيادة الاهتمام بالتحليل المالي لما له أثر مباشر في تقييم الأداء المالي وتشخيص عوامل القوة والضعف التي تحتويها القوائم والتقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، الأداء المالي ، البنوك والخدمات المالية.

Abstract

The research aims to establish the role of using the financial analysis ratios in evaluating the financial performance of the banking sector and financial services listed on the Palestine Stock Exchange. To answer the questions and test the hypotheses of the study, the researcher relied on the analytical descriptive approach. The results of the study showed that the change in the dependent variable (the rate of return on assets) for the banking sector and the financial services listed on the Palestine Stock Exchange and by 40.1% due to the independent variables (the ratio of trading, working capital) and the other variables was caused by other factors not included in the model, The study also recommended encouraging the banking sector and financial services listed on the Palestine Stock Exchange to increase attention to financial analysis, which has a direct impact on the evaluation of financial performance and the diagnosis of the strengths and weaknesses contained in the financial statements and reports.

Key words: Financial Analysis, Financial Performance, Banking & Financial Services, Pal.

* **المؤلف المراسل:** عبد الرحمن سليمان رشوان، **abdrashwan@yahoo.com**

مقدمة:

يشكل قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين ركيزة أساسية لا يمكن تجاهله في عملية بناء وتطور الاقتصاد الوطني، ذلك أنه يعتبر الأداة التي من خلالها تطبق السلطة الوطنية الفلسطينية نظامها النقدي وسياستها المالية، ويعطي قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين مؤشراً رئيساُ على حيوية الوضع الاقتصادي في فلسطين، من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متنوعة، تساعد كثيراً في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية، ومن أهم هذه الخدمات، قبول الودائع بأنواعها ومنح التسهيلات الائتمانية وتحصيل الأوراق التجارية وخصمها، وإصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية.

يعتبر التحليل المالي أحد التقنيات التي تعطي وتمد الإدارة بالمعلومات اللازمة ويساهم بشكل كبير في تحسين قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك، ويعتبر تقييم الأداء للبنوك من أهم استعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية إعادة التقييم والحكم على مستوى الأرباح وقدرة الشركة على توفير السيولة وسداد الالتزامات وتقييم الموجودات، أما للجهات التي تستفيد من هذا التقييم فهي إدارات البنوك والجهات الرسمية.

فالتحليل المالي هو عملية تقييم للأداء، وبداية الطريق لعملية التحليل المالي للحصول على المؤشرات المالية التي تمثل نقطة الانطلاق في تقييم أداء البنك بما يضمن استمرار قوي قادرة على المنافسة وجاهزة لتستوعب الإمكانيات والتطورات التقنية والتكنولوجية كافة.

كما يحتل تقييم الأداء المالي للبنوك أهمية خاصة في كل النظم الاقتصادية، نظراً لندرة الموارد الاقتصادية والمالية مقارنة بالاحتياجات الكبيرة لها. لهذا يعتبر من أهم التحديات التي يواجهها البنوك هو كيفية استخدام الموارد المالية المتاحة لهم أفضل استخدام واتخاذ القرارات المالية المناسبة، ولهذا الغرض تم استخدام التحليل المالي للمساعدة في البنوك في اتخاد القرارات المالية ومقياسا للحكم على الأداء من خلال المقارنة بين البنوك الاخرى وتقديم معلومات كافية لجميع الأطراف التي لها علاقة بالتحليل المالي من داخل البنوك وخارجها.

مشكلة الدراسة:

تعتبر عملية التحليل المالي خطوة ذات أهمية لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين ومن المؤشرات المستخدمة في تفعيل دور الإدارة، حيث تُمكن الجهات الرقابية من الحكم الدقيق على قياس وتقييم الأداء المالي للبنك، وتجعل الإدارة قادرة على وضع الخطط المالية

المستقبلية الكفيلة بتحسين الجوانب المالية، لذا يولي اهتماماً خاصاً بمؤشرات التحليل المالي التي تساهم في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

يري الباحث أنه من الأهمية التعرف على دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الاداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

السؤال الرئيس:

يوجد دور لاستخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل يوجد دور لاستخدام نسب السيولة (نسبة التداول) في تقييم الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين؟

2- هل يوجد دور لاستخدام نسب السيولة (رأس المال العامل) في تقييم الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين؟

3- هل يوجد دور لاستخدام نسب الربحية (نسبة صافي الربح) في تقييم الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين؟

4- هل يوجد دور لاستخدام نسب الرفع المالي (نسبة المديونية) في تقييم الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بصفة رئيسة إلى التعرف على دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين من خلال ما يلى:

1- التعرف على دور استخدام نسب السيولة (نسبة التداول- رأس المال العامل) على الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

2- التعرف على دور استخدام نسب الربحية (نسبة صافى الربح) على الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

3- التعرف على دور استخدام نسب الرفع المالي (نسبة المديونية) على الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

أهمية الدراسة:

تعد مؤشرات النسب المالية المستخدمة لتقييم الأداء المالي من أهم مؤشرات نجاح أعمال قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، فضلا عن دورها في تعزيز الثقة لدى جميع الأطراف المتعاملة مع هذه البنوك، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة من خلال دراسة دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

كما تكمن أهمية الدراسة في النتائج والتوصيات التي ستستفيد منها إدارة قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين. نظراً لأن النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة قد تعتمد عليها إدارة هذه البنوك في تقييم وتحسين أدائها المالي.

فرضيات الدراسة: يمكن صياغة فرضيات البحث على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α< = 0.05) لنسب التحليل المالي (نسبة التداول، رأس المال العامل، نسبة صافي الربح، نسبة المديونية) على الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

ويتفرع من الفرض الرئيس الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α< = 0.05) بين نسبة التداول وتقييم الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α< = 0.05) بين رأس المال العامل وتقييم الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α< = 0.05) بين نسبة صافي الربح وتقييم الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α< = 0.05) بين نسبة المديونية تقييم الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

متغيرات الدراسة: يمكن توضيح متغيرات الدراسة في الشكل التالي:

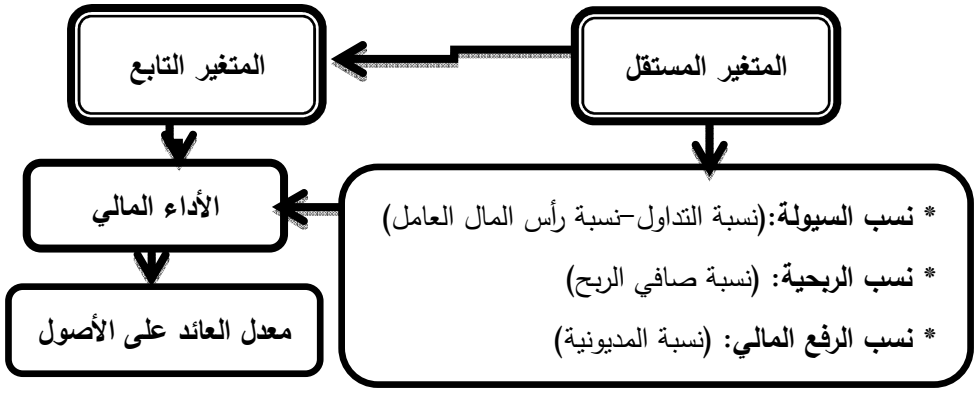

أولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة (الفتلي، 2014) :

هدفت الدراسة إلى التعرف على استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد على تحليل بيانات التقارير المالية بنك الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، وبنك الائتمان العراقي، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من النسب المالية التي يمكن الاعتماد عليها في عملية التحليل المالي كنسب الربحية والسيولة ونسب التغطية والنشاط.

2- دراسة (قدوري، 2015):

هدف الدراسة إلى إبراز دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومعرفة أدائها جيد أم لا، وطبقت الدراسة على مؤسسة التسوية وأشغال الطرق الجزائرية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي للجانب النظري ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي وذلك بتحليل القوائم المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي، أظهرت نتائج الدراسة ضرورة تقييم الأداء المالي لمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاطها واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة وفي الأخير تمكنا من تقييم أداء المالي لمؤسسة التسوية وأشغال الطرق بالجزائر باستخدام أدوات التحليل المالي وتبين لنا أن أدائها ضعيف في الفترة (2012- 2013) وتحسن في عام (2014).

3- دراسة (الفاروق، 2017):

هدفت هذه الدراسة بصفة أساسية للتعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي من اجل تقييم الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت الدراسة على البنك الجزائر الخارجي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة على مستوى المؤسسات المصرفية وذلك لسهولتها وإعطائها صورة واضحة ودقيقة عن الأداء المالي للبنك الجزائر الخارجي.

4- دراسة (الفار، 2018):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات غير المالية خلال الفترة 2010 إلى 2016 المدرجة في بورصة فلسطين مقاسا بنموذج (Tobin's Q)، حيث اشتمل مجتمع الدراسة على الشركات غير المالية وعددها (16) شركة بعد استبعاد (8) شركات لعدم توافر الشروط بها، واعتمدت الباحثة المنهج القياسي التحليلي في تحليل البيانات المالية، كما واستخدمت أساليب الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد، وقد تم استخدام نموذج التأثير العشوائي من الانحدار المتعدد بعد إجراء الاختبارات اللازمة لذلك، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك أثراً سلبياً وغير دال إحصائياً لكل من عمر الشركة ونسبة التداول ومعدل دوران المخزون ومعدل نمو المبيعات للشركات على الأداء المالي لتلك الشركات، في حين نتج عن الدراسة، كما أن هناك أثراً إيجابياً وغير دال إحصائياً للرافعة المالية على الأداء المالي للشركات.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

2- دراسة (Vintilă and Nenu، 2015):

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تقييم الوضعية المالية باستخدام أدوات التحليل المالي وإبراز أهم الاختلافات، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الاعتماد على القوائم المالية للشركات المنتمية للدول (الصين، الهند، البرازيل، روسيا) لمدة ثلاث سنوات، وتوصلت نتائج الدراسة على أن نسبة للديون لهذه الدول مستويات معتدلة عموماً، لكن نلاحظ أن الديون قصيرة الأجل في كل من الصين وروسيا، أما بالنسبة للمردودية نرى أن الصين وروسيا تكسب في المتوسط أقل من تكلفة رأس المال.

2- دراسة (Vintilă and Nenu، 2015):

هدفت الدراسة إلى التحقيق في العوامل المحتملة للتأثير على الأداء المالي للشركات، واشتمل مجتمع الدراسة على الشركات الرومانية المدرجة في بورصة بوخارست، وشملت عينة من 46 شركة مدرجة في بورصة، وأجري التحليل العنقودي باستخدام برنامج-بوخارست، كما تم استخدام نماذج

الانحدار متعددة المتغيرات لبيانات لوحة غير متوازنة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً لعدد الموظفين، ويرتبط الأداء سلباً بمجموع الأصول، أما من حيث المديونية فتم الكشف عن علاقة سلبية.

3- دراسة (pascal and yann، 2009):

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثر الأداء المالي للشركات الإندونيسية والهولندية بمحددات عديدة، واشتمل مجتمع الدراسة على الشركات الإندونيسية والهولندية، وتكونت العينة من276 شركة إندونيسية، و 62 شركة هولندية من القطاعات المختلفة، وتم قياس وتقييم أداء هذه الشركات من خلال نموذج Q وتم اختبار علاقته بالرافعة المالية، بالإضافة إلى ذلك، تم تحليل تأثير متغيرات السيطرة وحجمها، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي، وكشفت نتائج الدراسة إلى أن هناك تأثير سلبي على الرافعة المالية أعلى على الأداء في إندونيسيا؛ مما كانت عليه في هولندا.

الإطار النظري للدراسة:

المحور الأول: ماهية مفهوم التحليل المالي:

أولاً- المقصود بالتحليل المالي:

يقصد بمفهوم التحليل المالي بأنه "عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات.(مطر، 2006، 3)، كما يقصد بأنه "معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة لتقييم المشروع القائم أو المراد تطويره وتوسيعه وتشخيص المشاكل لاتخاذ القرارات المستقبلية والتخطيط لها في ظل ظروف عدم التأكد".(الشمري، 2010، 54)، كما يقصد بأنه أيضاً هو عبارة عن "علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية يتم ترتيبها لتكون دالة لتقييم أداة نشاط معين عند نقطة زمنية معينة".(النعيمي، والتميمي، 2008، 83)

ثانياً- أغراض التحليل المالي: من أغراض التحليل المالي ما يلي (أبو زيد، 2009، 22):

1-اختبار كفاءة عمليات البنك محل التحليل تحليل ربحيته.

2- تقييم الوضع المالي للبنك وتحديد مركزه الائتماني.

3- تقييم أداء الإدارات المختلفة للبنك.

4- تقييم أداة البنك مقارنة مع البنوك المماثلة في نفس القطاع، أ مع أدائها لسنوات سابقة.

5- توفير البيانات والمؤشرات الكمية التي تساعد في التخطيط التنبؤ لمختلف الأغراض.

ثالثاً- أهداف التحليل المالي: من أهم أهداف التحليل المالي للبنوك والمنشآت المالية ما يلي:

1- تقييم الوضع المالي والنقدي للبنك.

2- تحديد الانحرافات وذلك من خلال مقارنة الأداء الفعلي عن المخطط وتشخيص أسبابها

3- تقييم نتائج قرارات الاستثمار والتمويل.

4- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.

5- تحديد الفرص المتاحة أمام البنوك والتي يمكن استثمارها.

6- التنبؤ باحتمالات الفشل المالي الذي تواجهه البنك. (النعيمي، والتميمي، 2008، 21)

7- تقييم أداء الإدارات المختلفة البنوك، وتقييم أداء البنك مع البنوك المماثلة في نفس القطاع، أو مع أداء البنك في السنوات السابقة (أبو زيد، 2009، 22).

رابعاً- مقومات التحليل المالي:

- يستند التحليل المالي في البنوك والمنشآت المالية إلى مجموعة من المقومات تتخلص فيما يلي (الشيخ: 2008، 3):
- تحديد أهداف التحليل المالي بشكل واضح.
- تحديد الفترة التي يشملها التحليل المالي، مع تحديد البيانات التي يُمكن الاعتماد عليها.
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أحسن النتائج وبأقل تكلفة وبأسرع وقت.
- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي، حيث تصبح كقاعدة للمحلل المالي يستخدمها بطرق سليمة، حيث تعطي نتيجة غير قابلة للتأويل.
- أن يكون المحلل المالي على دراية تامة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالبنك.
- يجب أن يتميز المحلل المالي بقدرات علمية وعملية، ومؤهلات تجعله قادراً على تفسير النتائج المتحصل عليها، إضافة إلى تمكنه من التنبؤ بالمستقبل.

خامساً- خطوات التحليل المالي: تمر عملية التحليل المالي في البنوك والمنشآت المالية بالعديد من الخطوات كالتالي: (المرسي، واللحلح، 2006: 101):

1- التصنيف: ويقصد بهذه الخطوة أو المرحلة القيام بوضع البيانات في مجموعات متناسقة ومتشابهة تمكن من إجراء المقارنات.

2- المقارنة: حيث يتم في هذه الخطوة محاولة إنشاء علاقات بين البيانات المصنفة وفق نماذج محددة وموحدة مع العلم أن عملية المقارنة تتم على مستوى المجموعات الكلية أو الجزئية وبين فترات زمنية متفاوتة.

3- الاستنتاج: وتتضمن هذه الخطوة تفسير العلاقات التي تم الحصول عليها في المرحلة السابقة، وذلك بغرض الوقوف على مدى سلامة السياسات المالية السائدة والمركز المالي للبنك، وامكانيات التطور المتوفرة.

سادساً- مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي:

إن المصادر اللازمة للتحليل المالي تتوقف على طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي، وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة، سواء كانت كمية أو وصفية، ويمكن حصر مصادر تلك المعلومات بما يلي (الفتلي، 2014: 207):

1- البيانات المحاسبية الختامية وتشمل الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، والايضاحات المرفقة بالقوائم المالية.

2- تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.

3- التقارير المالية الداخلية والتي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية.

4- المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة.

5- النشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث.

سابعاً- أساليب وأدوات التحليل المالي:

هناك عدة أساليب وأدوات للتحليل المالي ولكن في هذه الدراسة سيتم التطرق إلى تحليل النسب المالية فقط ويعتبر هذا التحليل الأكثر شيوعاً لأنه يوفر عدد كبير من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين في مجالات السيولة والنشاط والربحية، كما يمكن تقييم أدائها المالي باستخدام النسب وفقاً للطرق التالية:

1- مقارنة النسب المالية البنك مع نسب البنوك الاخرى.

2- مقارنة النسب المالية لنفس البنك لعدة فترات زمنية.

3- مقارنة النسب المالية للبنك مع النسب المالية لمنشآت أخرى.

وعند تحليل المركز المالي لأي منشأة يمكن استخدام عدد كبير من النسب المالية والتي يمكن تقسيمها الي عدة مجموعات منها :

- نسب السيولة: وتهدف الي تحليل وتقييم الأصول المتداولة والمطلوبات المتداولة بهدف الحكم على قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات الحالية والمتداولة قصيرة الأجل.
- نسب الربحية: وتهتم بقياس وتقييم القدرة المالية على تحقيق أرباحها من الأصول المتاحة.
- نسب المديونية (الرفع المالي): ويعد الرفع المالي من أبرز نسب المديونية وهي توضح الهيكل التمويلي للشركة سواء من حقوق الملكية أو القروض.
- نسب النشاط: وتستخدم لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الموجودات والمطلوبات.
- نسب السوق: وهيا النسب التي تساعد المستثمرين على تقييم ما يمتلكون من أسهم المنشآت وما تحققه تلك الأسهم من عوائد.

ثامناً: أسس اختيار النسب المالية في عملية التحليل المالي:

إن عملية الاختيار للنسب المالية هي الخطوة الأولى في عملية التحليل المالي، والتي تتم من خلالها تشكيل مجموعة من النسب التي تعمل على تحقيق هدف محدد مثل نسبة السيولة أو النشاط، أو المديونية أو الربحية، وهناك عدة أسس يجب اتباعها لتحديد النسب الملائمة يمكن توضيحها كما يلي (عساف، 2001: 37):

1- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي: وبذلك يعطي الفرصة للمحلل لاختيار الحجم الأنسب من النسب المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات المطلوبة، ولا سيما أن عملية اختيار النسب الملائمة ليس بالأمر السهل، وذلك لتشابه الأهداف التي تسعى الوحدة إلى تحقيقها، وبسبب التأثير المشترك المتداخل لعناصر النشاط الاقتصادي.

2- تركيب النسب المالية بطريقة منطقية: ويراعى في ذلك أن يكون للنسب المالية معنى، فبمجرد قسمة أي رقم في القائمة على رقم آخر فيها أو في غيرها (عن الفترة نفسها)، يمكن الحصول على نسبة مالية، لكن المهم في تلك النسبة المستخرجة معناها، أي أن تكون هناك قابلية للفهم بين البنود الداخلة في تركيبها على نحو يجعل هذه النسبة معبرة عن بعد محدد من أبعاد أداء المنشأة (الربحية، السيولة، التمويل)، أو مرتبطة بهدف تسعى المنشأة إلى تحقيقه (الاستمرار، النمو).

3- تفسير النسب المالية: بعد أن يتم تحديد النسب المالية المنسجمة وهدف التحليل، يتم حساب هذه النسب بعملية رياضية بسيطة، لتأتي بعد ذلك عملية التفسير لهذه النسب، وهي المرحلة الأهم والأكثر تعقيداً في عملية التحليل.

ثانياً: المحور الثاني: ماهية مفهوم الأداء المالي:

أولاً- المقصود بالأداء المالي:

يقصد بمفهوم الأداء المالي بأنه "مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال، وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة" (عباسي، 2012، 61)، كما يقصد به هو "قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية وبأقل تكلفة ممكنة، أي تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة لتسديد ما عليها من التزامات وتحقيق معدل مردودية جيد بأقل تكلفة" (رزيقة، 2011، 8).

ثانياً-أهداف تقييم الأداء المالي:

يوجد عدة أهداف لتقييم الأداء المالي من أهمها ما يلي (دادان، وحفصي، 2014، 23):

1- الوقوف على مستوى أداء المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.

2- الكشف عن الخلل والضعف في نشاط المنشأة وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة وتصحيحها.

3- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في المنشأة عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به، وذلك من خلال قياس أعمال كل قسم من أقسام وتحديد إنجازاته سلباً أو إيجاباً الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام من أجل رفع مستوى أداء المنشآة.

4- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر بتكاليف أقل بنوعية جيدة.

5- تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء وذلك بالاعتماد على نتائج تقييم الأداء لكل منشآة في قطاع معين وصولا إلى التقييم الشامل.

ثالثاً- خطوات تقييم الأداء المالي:

تمر عملية تقييم الأداء بمراحل عدة نجمعها في ما يلي (الكرخي، 2007، 39):

1- جمع البيانات والمعلومات الإحصائية: حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة خلال فترة معينة.

2- تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية: للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات.

3- إجراء عملية التقييم: باستخدام النسب والمعايير الملائمة للنشاط الذي تمارسه المنشآة على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للمنشآة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

4- اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم: في كون نشاط المنشآة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وإن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها، وحددت أسبابها ووضع الخطط لسير نشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

5- تحديد المسؤوليات متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات.

الإطار العملي للدراسة (الدراسة التطبيقية):

أولاً: منهج الدراسة: بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، وقد استخدم الباحث مصدرين أساسين للمعلومات:

1. **المصادر الثانوية:** حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والدوريات والمقالات والتقارير والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة.
2. **المصادر الأولية:** تم معالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة، حيث لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال القوائم المالية التي ينشرها قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين كل سنة، وتجميعها وأخذ البيانات اللازمة منها، وكذلك التقارير المالية السنوية والمرحلية.

ثانياً: مجتمع الدراسة: يتكون من قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين وعددها (7) وفقاً لموقع بورصة فلسطين (www.pex.ps) بتاريخ 2018/9/5، وتم عمل مسح شامل لجميع القوائم المالية لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين وأخذ كافة البيانات من سنة 2012 حتى سنة 2017.

ثالثاً: قياس متغيرات الدراسة:

1- قياس المتغير المستقل: (نسب التحليل المالي):

أ- نسب السيولة:

مسمى النسبة	طريقة الحساب
نسبة التداول	الاصول المتداولة / الالتزامات المتداولة
راس المال العامل	الاصول المتداولة – المطلوبات المتداولة

ب- نسب الربحية:

مسمى النسبة	طريقة الحساب
نسبة صافى الربح	صافى الربح / المبيعات × 100

ج- نسب الرفع المالي:

مسمى النسبة	طريقة الحساب
نسبة المديونية	مجموع الديون / مجموع الالتزامات × 100

2- قياس المتغير التابع (الأداء المالي):

المتغير	طريقة القياس
(معدل العائد على الأصول)	صافي الربح بعد الضريبة÷متوسط القيمة الدفترية لأصول البنوك

رابعاً: اختبار صلاحية البيانات والتداخل الخطي للتحليل الاحصائي:

ينتمي نموذج الدراسة إلى النموذج الخطي العام (General Linear Model GLM) الذي يتطلب قبل تطبيقه توفر العديد من الشروط، ولذا ينبغي فحص بيانات الدراسة للتحقق من توفيرها للشروط، وتعتمد قوة النموذج الخطي على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة، وإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن النموذج الخطي العام عندئذ لا يصلح للتطبيق، ولا يمكن اعتباره جيداً لعملية التقدير، وقد تم استخدام مقياس (Collinearity Diagnostics) وذلك بحساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومن ثم ايجاد معامل (Variance Inflation Factor VIF)، إذ يعد هذا الاختبار مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة، وفي حالة حصول قيمة (VIF) أكبر من 5 فهذا يدل على وجود مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity) للمتغير المستقل المعني، والجدول رقم (1) يبين نتائج الاختبار.

جدول رقم (1) :اختبار التداخل الخطي (VIF)

م	المتغير	Tolerance	VIF
1-	نسبة التداول.	0.387	2.583
2-	رأس المال العامل.	0.394	2.535
3-	نسبة صافي الربح.	0.655	1.527
4-	نسبة المديونية.	0.458	2.185

يلاحظ من الجدول (1) أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة هي دون (5)، مما يعني أن نموذج الدراسة يخلو من مشكلة التداخل الخطي.

خامساً: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

تم اجراء المعالجات الاحصائية للبيانات المجمعة خلال الفترة من عام 2012 وحتى عام 2017 باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة.

1- الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

قبل البدء بتحليل البيانات لا بد من وصف بيانات متغيرات الدراسة وتوضيح معالمها الرئيسية، وذلك باستخدام أساليب الاحصاء الوصفي الأكثر شيوعاً، والجدولان رقم **(2)** و**(3)** يوضحان نتائج الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة كما يلي:

جدول رقم (2): الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (المستقلة والتابع)

(المتوسط الحسابي والانحراف المعياري)

م	المتغير	نوع المتغير	رمز المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
.1	نسبة التداول.	مستقل	X1	0.053	0.108
.2	رأس المال العامل.	مستقل	X2	1424274	1291004

.3	نسبة صافي الربح.	مستقل	X3	0.583	1.356
.4	نسبة المديونية.	مستقل	X4	0.337	0.399
.5	العائد على الأصول	تابع	Y	0.006	0.014
.6					

يتضح من خلال جدول رقم (**2**) ما يلي:

1. بلغ متوسط (نسبة التداول) لعينة الدراسة (5.3%) وهذا يعني أن نسبة الأصول المتداولة قليلة مقارنة بالالتزامات المتداولة حيث تلجأ معظم البنوك للتمويل بالدين.
2. بلغ متوسط (رأس المال العامل) لعينة الدراسة (1424274) وهذا يعني أن المتوسط الحسابي لرأس المال العامل كبير، مما يدل على ان رأس المال العامل للبنوك من اقوى رؤوس الاموال.
3. بلغ متوسط (نسبة صافي الربح) لعينة الدراسة (58.3%) وهذا يعني أن نسبة صافي الربح عالية لان البنوك من الصعب أن تخسر ولأن الحالة الاقتصادية الحالية في قطاع غزة سيئة. فمعظم الناس يتوجهون للبنوك لسداد حاجتهم من خلال القروض وغيرها وهذا مرتبط بنجاح الأداء المالي للبنوك من خلال الفوائد على القروض وغيرها.
4. بلغ متوسط (نسبة العائد على الأصول) لعينة الدراسة (0.6%)، وهذا يعني أن العائد على أصول البنوك قليل مقارنة بنسبة صافي الربح وهذا يرجع لكبر حجم أصول البنوك حيث أن أصولها تكون بمبالغ ضخمة.
5. بلغ متوسط (نسبة المديونية) لعينة الدراسة (33.7%)، وهذا مؤشر على أن البنوك تميل للتمويل بالدين وليس بالملكية.

جدول رقم (3): الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (المستقلة والتابع)
(أقل قيمة وأكبر قيمة)

م	المتغير	نوع المتغير	رمز المتغير	أقل قيمة	أكبر قيمة
1.	نسبة التداول	مستقل	X1	0.011	0.471
2.	رأس المال العامل	مستقل	X2	1098570	41253813
3.	نسبة صافي الربح	مستقل	X3	-0.457	6.274
4.	نسبة المديونية	مستقل	X4	0.002	0.904
5.	العائد على الأصول	تابع	Y	-0.060	0.032

يتضح من خلال جدول رقم **(3)** ما يلي:

1- نسبة التداول : أقل قيمة 1.11% بالمقابل أكبر قيمة تساوي 47.1%.

2- رأس المال العامل : أقل قيمة 1098570 بالمقابل أكبر قيمة 41253813

3- نسبة صافي الربح : أقل قيمة -0.457 بالمقابل أكبر قيمة 6.274

5- نسبة المديونية : أقل قيمة 0.2% بالمقابل أكبر قيمة 90.4%

6- العائد على الأصول: أقل قيمة -6% بالمقابل أكبر قيمة 32%.

2- معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة:

جدول رقم (4): معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

م	المتغير	X1	X2	X3	X4	Y
1.	**(X1)**	1	300.-	288.	248.-	051.-

.2	(X2)	300.-	1	170.-	062.-	*338.
.3	(X3)	288.	170.-	1	256.	291.
.4	(X4)	248.-	062.-	256.	1	261.
.5	(Y)	051.-	*338.	291.	261.	1

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05=α.

**الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.01=α.

يمكن استخلاص النتائج من خلال جدول رقم **(4)** كما يلي:

- يوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دالة (α <=0.05) بين نسبة التداول والعائد على الأصول.
- يوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دالة (α <=0.05) بين رأس المال العامل والعائد على الأصول.
- يوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دالة (α <=0.0.5) بين صافي الربح والعائد على الأصول.
- يوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دالة (α <=0.0.5) بين نسبة المديونية والعائد على الأصول.

سادساً: اختبار الفرضيات:

<u>الفرضية الفرعية الأولى</u>: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α< = 0.05) بين نسبة التداول وتقييم الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

يبين جدول (5) أن معامل الارتباط يساوي 0.051 وهذا يدل على عدم وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة التداول والأداء المالي (معدل العائد على الأصول) لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

وأن القيمة الاحتمالية المقابلة لتحليل تباين الانحدار تساوي 0.753 مما يدلل على عدم وجود أثر بين نسبة التداول والأداء المالي (معدل العائد على الأصول) لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

ويعزو الباحث هذا الأمر إلى أن معدل العائد على الأصول غير مرتبطة بحجم الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة وإنما مرتبطة بأنشطة البنك مثل التمويل والإقراض، و**نموذج الانحدار المقدر:**

الأداء المالي للبنوك (معدل العائد على اصول) المدرجة في بورصة فلسطين = 0.007 – 0.007 نسبة التداول

جدول (5): نتائج نموذج الانحدار المتغير المستقل (نسبة التداول)

معالم وإحصائيات النموذج			
المقدار الثابت	0.007	**معامل الارتباط** R	0.051
ميل خط الانحدار	−0.007	**معامل التحديد** R^2	0.003
القيمة الاحتمالية (Sig)	0.753	**قيمة F**	0.101

* النموذج المقدر دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

<u>الفرضية الفرعية الثانية:</u> يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α< = 0.05) بين رأس المال العامل وتقييم الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

يبين جدول (6) أن معامل الارتباط يساوي 0.338 وهذا يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين رأس المال العامل والأداء المالي (معدل العائد على الأصول) لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، وأن القيمة الاحتمالية المقابلة لتحليل تباين الانحدار تساوي 0.033 مما يدلل على وجود أثر لرأس المال العامل على الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن رأس المال العامل يعتبر صافي القيمة بين الالتزامات المتداولة والأصول المتداولة وهذا المبلغ يمكن استخدامه في التمويل الخارجي بحيث يعود بالفائدة على البنك ومن ثم يساهم في تحقيق معدل عائد على الأصول بنسبة كبيرة، و**نموذج الانحدار المقدر:**

الأداء المالي (معدل العائد على اصول) للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين= 0.001 + 3.69E-11 رأس المال العامل

جدول (6): نتائج نموذج الانحدار المتغير المستقل (رأس المال العامل)

معالم وإحصائيات النموذج			
المقدار الثابت	0.001	**معامل الارتباط** R	0.338
ميل خط الانحدار	3.69E-11	**معامل التحديد** R^2	0.114
القيمة الاحتمالية (Sig)	0.033	**قيمة F**	4.903

* النموذج المقدر دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

<u>الفرضية الفرعية الثالثة:</u> يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α< = 0.05) بين نسبة صافي الربح وتقييم الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

يبين جدول (7) أن معامل الارتباط يساوي 0.291 وهذا يدل على وجود علاقة دالة إحصائيا بين نسبة صافي الربح والأداء المالي(معدل العائد على الأصول) لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، وأن القيمة الاحتمالية المقابلة لتحليل تباين الانحدار تساوي 0.048 مما يدلل على وجود أثر لنسبة صافي الربح على الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أنه من الطبيعي أن تكون هناك علاقة بين نسبة صافي الربح والعائد على الأصول بشكل عام، و**نموذج الانحدار المقدر:**

الأداء المالي للبنوك (معدل العائد على اصول) المدرجة في بورصة فلسطين= 0.005+ 0.003 نسبة صافي الربح

جدول (7): نتائج نموذج الانحدار المتغير المستقل (نسبة صافي الربح)

معالم وإحصائيات النموذج			
المقدار الثابت	0.005	**معامل الارتباط** R	0.291
ميل خط الانحدار	0.003	**معامل التحديد** R^2	0.084
القيمة الاحتمالية (Sig)	0.048	**قيمة F**	3.504

* النموذج المقدر دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

الفرضية الفرعية الرابعة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α< = 0.05) بين نسبة المديونية وتقييم الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

يبين جدول (8) أن معامل الارتباط يساوي 0.261 وهذا يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية والأداء المالي (معدل العائد على الأصول) لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، وأن القيمة الاحتمالية المقابلة لتحليل تباين الانحدار تساوي 0.104 مما يدلل على عدم وجود أثر بين نسبة المديونية والأداء المالي (معدل العائد على الأصول) لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المديونية تعمل على تزويد التكاليف التي يتكبدها البنك وذلك من خلال الفوائد المستحقة على هذه الديون، ولهذا فإن معدل العائد على الأصول يقل كلما زادت المديونية وذلك لزيادة تكاليف الدين، و**نموذج الانحدار المقدر:**

الأداء المالي للبنوك (معدل العائد على اصول) المدرجة في بورصة فلسطين= 0.003 + 0.009 نسبة المديونية

جدول (8): نتائج نموذج الانحدار المتغير المستقل (نسبة المديونية)

معالم وإحصائيات النموذج			
المقدار الثابت	0.003	**معامل الارتباط** R	0.261
ميل خط الانحدار	0.009	**معامل التحديد** R^2	0.068
القيمة الاحتمالية (Sig)	0.104	**قيمة F**	2.777

* النموذج المقدر دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

ثامناً: نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد:

تهدف الدراسة للكشف عن أثر المتغيرات المستقلة للتحليل المالي للنسب المالية (نسبة التداول، رأس المال العامل، نسبة صافي الربح، نسبة المديونية) على المتغير التابع الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، ولقد اعتمد الباحث على أسلوب استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Step Wise Multiple Regression) والتي يطلق عليها بـ(خطوة خطوة) وذلك لأهميته في تحديد أهم المتغيرات المفسرة حسب الأفضلية، وتخليص النموذج من وجود أثر الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة، ويقترح هذا الأسلوب إدخال المتغيرات واحدا تلو الآخر على عكس الطريقة الاعتيادية (Enter) مع استبعاد المتغيرات التي تصبح غير مؤثرة بوجود بقية المتغيرات، وعليه حصلنا على أنموذج الانحدار المتعدد للدراسة الحالية، وقد استخدم الباحث مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وأظهرت النتائج أن (نسبة التداول، رأس المال العامل) هما المتغيران الوحيدان المؤثران على الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) لقطاع البنوك والخدمات المدرجة في بورصة فلسطين، وباقي المتغيرات غير مؤثرة كما موضح بالجدول رقم (9).

جدول رقم (9): تحليل الانحدار الخطي المتعدد (المتغير التابع: الأداء المالي)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	الخطأ المعيار	معاملات الانحدار المعيارية Beta	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig.	مستوى الدلالة عند (0.05)
الثابت	0.003-	0.003		1.296-	0.203	0.003-
نسبة التداول	0.097	0.021	0.59	4.752	0	0.097
رأس المال العامل	0.003	0.001	0.263	2.12	0.041	0.003
Adjusted R2	0.401					

يتضح من الجدول السابق أن التغيير الحاصل في المتغير التابع الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين وبنسبة 40.1% بسبب المتغيرات المستقلة (نسبة التداول، رأس المال العامل) وباقي المتغيرات سببها عوامل أخرى لم

يتضمنها النموذج، ومن ناحية معدل العائد على الأصول نلاحظ كفاءة البنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين في استغلال وتوظيف أصوله من أجل توليد الربح بشكل دائم.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج: بعد تحليل بيانات الدراسة وتفسيرها استطاع الباحثون الوصول إلى النتائج التالية:

أولاً: نتائج متوسطات المتغيرات:

1. بلغ متوسط (نسبة التداول) لعينة الدراسة (5.3%) وهذا يعني أن نسبة الأصول المتداولة قليلة مقارنة بالالتزامات المتداولة حيث تلجأ معظم البنوك للتمويل بالدين.
2. بلغ متوسط (رأس المال العامل) لعينة الدراسة (1424274) وهذا يعني أن المتوسط الحسابي لرأس المال العامل كبير، مما يدل على ان رأس المال العامل للبنوك من اقوى رؤوس الاموال.
3. بلغ متوسط (نسبة صافي الربح) لعينة الدراسة (58.3%) وهذا يعني أن نسبة صافي الربح عالية لان البنوك من الصعب أن تخسر ولأن الحالة الاقتصادية الحالية في قطاع غزة سيئة. فمعظم الناس يتوجهون للبنوك لسداد حاجتهم من خلال القروض وغيرها وهذا مرتبط بنجاح الأداء المالي للبنوك من خلال الفوائد على القروض وغيرها.
4. بلغ متوسط (نسبة المديونية) لعينة الدراسة (33.7%)، وهذا مؤشر على أن البنوك تميل للتمويل بالدين وليس بالملكية.
5. بلغ متوسط (نسبة العائد على الأصول) لعينة الدراسة (0.6%)، وهذا يعني أن العائد على أصول البنوك قليل مقارنة بنسبة صافي الربح وهذا يرجع لكبر حجم أصول البنوك حيث أن أصولها تكون بمبالغ ضخمة.

ثانياً: أقل قيمة وأعلى قيمة بين المتغيرات:

1. نسبة التداول: أقل قيمة 1.11% بالمقابل أكبر قيمة تساوي 47.1%
2. رأس المال العامل: أقل قيمة 1098570 بالمقابل أكبر قيمة 41253813
3. نسبة صافي الربح: أقل قيمة –0.457 بالمقابل أكبر قيمة 6.274
4. نسبة المديونية: أقل قيمة 0.2% بالمقابل أكبر قيمة 90.4%
5. العائد على الأصول: أقل قيمة –6% بالمقابل أكبر قيمة 32%.

ثالثاً: أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (الانحدار البسيط):

1. يوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دالة (α <=0.05) بين نسبة التداول والعائد على الأصول.
2. يوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دالة (α <=0.05) بين رأس المال العامل والعائد على الأصول.
3. يوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دالة (α <=0.0.5) بين صافي الربح والعائد على الأصول.
4. يوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دالة (α <=0.0.5) بين نسبة المديونية والعائد على الأصول.

رابعاً: أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (الانحدار المتعدد):

توصلت الدراسة إلى أن التغيير الحاصل في المتغير التابع الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين وبنسبة 40.1% بسبب المتغيرات المستقلة (نسبة التداول، رأس المال العامل) وباقي المتغيرات سببها عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، ومن ناحية معدل العائد على الأصول نلاحظ كفاءة البنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين في استغلال وتوظيف أصوله من أجل توليد الربح بشكل دائم.

ثانياً: التوصيات: في ضوء النتائج السابقة التي يوصي الباحث بالآتي:

1- ضرورة قيام قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين بالمزيد من الاعتماد على أساليب التحليل المالي لأغراض ترشيد اتخاذ القرار وذلك للميزة الكبيرة التي تقدمها بيانات التحليل المالي في توقع المستقبل.

2- ضرورة اعتماد مستخدمي القوائم والتقارير المالية استخدام نسب التحليل المالي لتحسين نوعية المعلومات ومن ثم تقليل عنصر المخاطرة، وكذلك مساعدتهم علي مقارنة الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين ومن ثم تقييم الأداء المالي للبنوك.

3- ضرورة استخدام تقارير التحليل المالي من قبل إدارة قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين لمساعدتها في تقييم أدائها لزيادة كفاءة قراراتها المالية.

4- تشجيع قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين على زيادة الاهتمام بالتحليل المالي لما له أثر مباشر في تقييم الأداء المالي وتشخيص عوامل القوة والضعف التي تحتويها القوائم والتقارير المالية.

5- ضرورة زيادة اهتمام محللي الائتمان بقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين بكافة النسب المالية ذات العلاقة بالتحليل المالي التي من شأنها ترشيد القرارات.

6- ضرورة قيام قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين بتوحيد الإجراءات والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في إعداد القوائم المالية وذلك بغرض المساعدة في إجراء المقارنات بين الأداء المالي للبنوك فيما بينها.

7- ضرورة زيادة الاهتمام بالتدريب للمحللين الماليين في كل البنوك المدرجة في بورصة فلسطين لمواكبة التطورات والمداخل الحديثة في التحليل المالي.

8- العمل على القيام بأبحاث ودراسات مرتبطة بموضوع التحليل المالي وما يمكن أن تقدمه النسب المالية من معلومات مفيدة للبنوك وللمساهمين والمستثمرين.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1- أبو زيد، محمد المبروك. (2009). التحليل المالي شركات وأسواق مالية، ط2، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.

2- دادن، عبد الوهاب، و حفصي، رشيد.(2014). تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام التحليل التمييزي. *مجلة الواحات والدراسات*.(العدد 02).

3- رزيقة، تالي.(2012). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. رسالة ماجستير غير المركز الجامعي أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر.

4- الشمري، خالد.(2010). التحليل المالي والاقتصادي. عمان: دار وائل للنشر.

5- الشيخ، فهمي مصطفى.(2008). التحليل المالي، ط1، رام الله، فلسطين: الناشر الكاتب.

6- عباسي، عصام.(2012) .تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات. جامعة قاصدي مرباح ورقلة: رسالة ماجستير غير منشورة..

7- عساف، محمود.(2001). إدارة المنشآت المالية. ط2. القاهرة : مكتبة عين شمس.

8- الفار، سماح عفيف عاشور.(2018). العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين باستخدام نموذج Tobin's q. جامعة الأزهر: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

9- الفاروق، شميمت عمر.(2017). فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المصرفية- دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي. جامعة محمد بوضياف بالمسلية: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

10- الفتلي، قيصر علي عبيد.(2014). استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية- دراسة عينة من المصارف الأهلية العراقية، *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية*.(العدد 02).

11- قدوري، سارة.(2015). دور إستخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة التسوية وأشغال الطرق بورقلة. جامعة قاصدي مرباح ورقلة: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

12- الكرخي، مجيد.(2007). تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، ط1، عمان: دار المناهج.

13- المرسي، جمال الدين، واللحلح، أحمد عبد الله.(2006). الإدارة المالية: مدخل اتخاذ القرارات، ط1، الاسكندرية: مكتبة الدار الجامعية.

14- مطر، محمد.(2006). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتمائي. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

15- النعيمي، عدنان تايه، والتميمي، راشد فؤاد.(2008). التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، الطبعة 1. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Nikolaus, V. (2015). Determinants of firm financial performance in Indonesia and the Netherlands: A comparison, Bachelor's thesis, University of Twente.

2- pascal, Quiry and yann, Le fur. (2010). Actualite : L'analyse financière des BRICs, No.93.

3- Vintila, G., and Nenu, E. A. (2015). An Analysis of Determinants of Corporate Financial Performance: Evidence from the Bucharest Stock Exchange Listed Companies. International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 5, No. 3.